من يصنع القرارات ويخطط السياسة الخارجية للعراق؟

سعد حسين

من المؤكد أن رسم وتخطيط السياسة الخارجية في النظم الملكية الاستبدادية والنظم الجمهورية ذات الحزب الواحد الحاكم تنحصر برأس الدولة والبعض من أعوانه، فهو الذي يمتلك سلطة صنع القرارات وإطلاق التصريحات السياسية خاصة تلك التي لها صلة وثيقة بمواقف بلاده وتحديد معالم وتوجهات سياستها الخارجية، وقد كلف أحيانا من ينوب عنه لأداء هذه المهمة، وهذا كان ينطبق على وضع العراق في العهد السابق.

بعد احتلال العراق وسقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣، أصبحت مسؤولية إدارة العراق وإقرار سياستها الداخلية والخارجية بيد قوى الاحتلال والذي ينبغي والحالة هذه الالتزام باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. لم يعد للعراقيين بعد انتزاع سيادة واستقلال وإرادة يلدهم سلطة على نشاط العراق السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، بل كانت التشكيلة الحكومية التي انبثقت بعد ذلك التاريخ تتلقى التعليمات والتوجيهات وتعمل بشكل لا يتعارض مع سياسة دول الاحتلال وهو أمر لا يختلف عليه اثنان، ومع ذلك استطاعت أول حكومة وطنية شكلت من النزاع استقلالية ولو بشكل محدود نجحت من خلالها إعادة العراق الى المحيط الدولي واستئناف علاقاته الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول الصديقة واستعادة الثقة مع الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واعتمدت الحكومة آنذاك عدة قرارات ومواقف تجاه تطورات الأحداث الأقليمية والعالمية، ثم توسعت هذه الاستقلالية في تقرير وتنفيذ السياسة الخارجية للعراق أثناء أداء الحكومات المتعاقبة.

معلوم أن استقلالية القرار السياسي لأية دولة تعتمد أساسا على الإرادة الحرة المستقلة لحكومتها وعدم خضوعها للضغوطات الخارجية أو للإحتلال الأجنبي، ففي مثل هذه الحالة لا يمكن لأحد ان يجزم بإمكانية خروج الحكومة من دائرة التأثير لسلطة الإحتلال مهما كانت طبيعة وشكل الاحتلال ومبررات تواجد القوات الأجنبية على أراضيها، إذ لا يمكن ان تتصور قيام الدولة المحتلة باعتماد قرارات سياسية واقتصادية وتجارية تتعارض مع مصالح وسياسة دول الاحتلال وإنما في أحسن الأحوال يكون هناك تنسيق وتفاهم مسبق.

المتغيرات في السياسة الخارجية العراقية

يلاحظ اليوم بروز معالم جديدة للسياسة الخارجية العراقية وبالتحديد بعد نيسان ٢٠٠٣، إذ تم التخلي كليا أو جزئيا عن الثوابت والأهداف السابقة وإحلال مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الخارجية والتي تعكس مواقف ورؤية التركيبة السياسية للأحزاب التي تسلمت زمام السلطة، فعلى سبيل المثال لم تعد السياسة الخارجية للعراق تتقاطع مع المصالح والسياسات الأميركية والبريطانية والغربية مثلما كانت شاخصة في الماضي وأصبحت الكويت جارة صديقة بعد ان كانت معادية، كما طرأ تحسن في العلاقة مع إيران وتحول نسبي واعتدال في مواقف العراق تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد العلاقات مع الدول الكبرى، انتقلت الولايات المتحدة وبريطانيا الى الخط الأول بينما تراجعت روسيا والصين وفرنسا الى مراتب في الخلف وتخلى العراق عن النهج المناهض للإمبريالية. وفيما يخص العمل السياسي المتعدد الأطراف، لا يبدو أن للعراق نفس الطموح لامتلاك دور ريادي في حركة عدم الإنحياز فضلا عن وجود متغيرات لمواقف العراق تجاه ما يسمى بالحركات والأنظمة "الثورية" حيث يفضل العراق اليوم الاحتفاظ بعلاقات ودية عادية معها ليس أكثر.

أما عن العلاقات العربية والإسلامية، فأن مؤشرات السياسة الخارجية العراقية اتجهت نحو تجنب التطرف والانضمام الى معسكر الاعتدال الذي تنتهجه معظم الدول العربية تجاه المشاكل والأحداث في المنطقة العربية "ولسنا هنا بصدد تقييم هذه المتغيرات فيما إذا كانت إيجابية أم سلبية بل من أجل الوقوف عليها".

وبشكل عام، يمكن التأكيد على أن الجزء الأعظم من ثوابت السياسة الخارجية العراقية في عهد النظام السابق قد تم تجاوزها والتخلي عنها كي تتناسب مع متطلبات الوضع الجديد والتطورات السياسية الأقليمية والدولية وبما يحفظ مصالح العراق الوطنية.

من يصنع خطوط السياسة الخارجية للعراق؟

إن غياب كتلة سياسية تستحوذ على الأغلبية الساحقة في المجلس النيابي المحدد نسبتها ٧٠% أثر بشكل بالغ في رسم وتأمين استقرار السياستين الداخلية والخارجية للعراق مما أدى الى إناطة هذه المهمة الى الائتلافات والكتل السياسية التي لكل طرف منها رؤيته وبرامجه الخاصة، مما يعني وجود صعوبات للإتفاق على وضع برنامج وطني يستجيب لتطلعات القوى السياسية في سدة الحكم.

وفي ظل وجود حكومات ائتلافية، لا بد من وجود تناغم وتوازن في التصريحات التي يطلقها كبار المسؤولين وأعضاء الحكومة بما يؤمن تجنب إثارة أي طرف. ونتيجة لغياب برنامج سياسي يحدد معالم السياستين والعلاقات الخارجية، يرى المراقبون أن ذلك قد يفضي الى حدوث أزمات سياسية تؤثر على ثبات السياستين الداخلية والخارجية، إذ من المعلوم أن السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاس لسياستها الداخلية فإذا استقرت الأوضاع الأمنية في البلاد تعززت على أثرها سياسة الدولة الخارجية، لذلك فأن أية تطورات وأحداث مفاجئة تشهدها المنطقة وتتطلب في بعض الأحيان تصريحات ومواقف عاجلة لا تحتمل الإنتظار ويستوجب التعليق عليها ويتولى هذه المهمة من كان في موقع الحدث من المسؤولين، ربما قد لا يرضي ذلك الأطراف الاخرى في الحكومة ولعل زيارة الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الحكومة السابقة الى تركيا أحد الأمثلة على ذلك.

وعلى الرغم من وجود قوات الاحتلال الأجنبية، يمكن القول أن معالم السياسة الخارجية الجديدة للعراق قد بدأت ملامحها تظهر وتأخذ مكانتها ودورها في الوسط الدولي ويتوقع ان تتعزز هذه المعالم ليصبح جزءا منها ثوابت في السياسة الخارجية المستقبلية للعراق، إذ الملاحظ أن النهج الجديد يسير بخطى ثابتة، ومن معالمه البارزة الاعتدال والتوازن في المواقف تجاه القضايا الساخنة الأقليمية والعالمية والعمل على تعزيز واستقرار الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وإقامة علاقات طبيعية وسليمة مع دول الجوار كافة والعمل على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة الى التعاون الاقتصادي والتجاري الاقليمي. أما على الصعيد العالمي فأن السياسة الخارجية العراقية تنسق مع الجهود الدولية فيما يخص عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية فضلا عن تجنب استخدام لغة التهديد والوعيد في التصريحات الرسمية حتى في أكثر الظروف حراجة وتفضيل لغة الحوار والتحرك الدبلوماسي لحل المشاكل والخلافات الطارئة مع الدولة الصديقة ودول الجوار إذ أثبتت الأحداث حسن الطريقة التي عالجت بها السياسة الخارجية العراقية للمستجدات مع دول الجوار خاصة. وعلى صعيد الأمم المتحدة أظهر العراق رغبة حقيقية في إستعادة مواقعه في منظومات الأمم المتحدة ومزاولة نشاطه الكامل بعد إنهاء الحصار الذي فرض على العراق ابان العهد السابق وبات للعراق الحق في الترشيح لمناصب في الهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة، وهناك الكثير من الخطوات الايجابية التي لا يتسع المجال هنا لسردها ولكن تبقى مسألة إقرار برنامج وطني يحدد ثوابت ومعالم السياسة العراقية مطلبا ملحا لعله يساهم في استقرار السياستين الداخلية والخارجية للعراق.

لماذا؟!

علياء الأنصاري*

علامات استفهام ملوية العنق ترتسم في الأفق الرحب الممتد ما بين تفخيخ حاضرنا وتضبيب مستقبلنا لتنكس رأسها بين الحين والآخر.. لعلها تجد اجابة من هنا وهناك.

لماذا رقم واحد: لماذا تجيد فن الكلام والشعارات اكثر من اية فنون اخرى؟، ونحن من ارادنا البليغ المتعال بقوله: "اكبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون".

لماذا رقم اثنين: لماذا نقدس الإنسانية في شخصيات تاريخية ونعظم الزمان والمكان لأجلها.. وربما نبذخ المال والوقت في سبيل ذلك في حين اننا نقتل تلك الشخصيات في انسانيتنا عندما نمارس يومياتنا بسلوكيات تناقض سلوكيات تلك الشخصيات ايما تناقض؟.

لماذا رقم ثلاث: لماذا يحترم الرجل في مجتمعنا المرأة الاجنبية، على اختلاف مسمياتها، ولا يحترم بنت ارضه ورفيقة محنته وربيبة تاريخه؟. أهي مخلفات فكرية موروثة تدور فكرتها حول اللون والعرق والطول.. أم عقدة نفسية تتلاعب في الكثير من مكنوناتنا الداخلية؟.

لماذا رقم اربعة: لماذا نحرص على وضع الثياب الغامقة اللون على اجسادنا والنظارات الغامقة على نظراتنا فيما تكون ابتساماتنا شاحبة اللون باهتة؟، ألم تخلق السماء لنا الوانا عديدة ببهجة الحب والورد؟.. فلماذا نلزم انفسنا بلون واحد؟!.

لماذا رقم خمسة: لماذا نصرح بوجه اطفالنا عندما يكذبون علينا، ونتوعدهم بالنار وعذاب الله، ولا نفكر ولو لمرة واحدة ان نصرح بوجه ذواتنا المقدسة ونتوعدها بالويل والثبور لأنها تكذب كل يوم الف مرة؟، تكذب على نفسها، عندما تزين لها الباطل وتجعله حقا!، تكذب على نفسها، عندما تلبس عليها الوقائع وتجعل من الأوهام حقائق، تكذب عليها عندما تصورها إلها لابد ان يخضع الجميع لعبادته!، كما تكذب على الآخرين.. عندما تخفي حقيقتها خلف الف قناع وقناع!، وتكذب على خالقها ايضا.. عندما تجعل من نفسها قيما على امور عباده!.

لماذا رقم ستة: لماذا نترنم بتواشيح حقوق الإنسان، ويرفع كل من يريد ان يقول هذا انا، شعار حرية المرأة وحقوقها، وحقها وكرامتها و.. "ما أبدعنا من أمة تجيد صياغة الشعارات والعبارات"، ترفع كل ذلك في محاولة للحصول على ما يمكننا الحصول عليه من منصب او شهرة او مال او جاه او تحقيق ذات في امر ما. وفي ابسط مفردة حياتية في يومياتنا نكون اول من يخونها، ويغدر بحقها، ويصادر ارادتها، وقد يلغي وجودها ايضا!، يا ترى كم للإرهاب من وجه؟!.

لماذا رقم "..": إشفاقا على نفسي وعلى من يقرأ اسطري هذه، اعتذر عن تسلسل اللماذات لأنها متسلسلة كسلسلة الزمن في ولوج الليل والنهار، والكل يجري وراء لقمة العيش او فسحة امل وربما لحظة امن.. وهذه اللماذات تأخذ منا وقتا كثيرا.. قد نحتاجه للجري وراء لقمة عيش او فسحة امل او لحظة امن.. ولكن لماذا لا نطرح على انفسنا سؤالا واحدا ولو واحدا في كل لحظة نجري فيها وراء لقمة عيش او فسحة امل او لحظة أمن. ربما نعثر على الإجابة قبل ان يصل الخطو الى مبتغاه.

* مديرة منظمة بنت الرافدين ـ بابل.

برامج الحكومة الجديدة وآفاق سياسة التوازن

أبو حيدر المولى

لا نظن أن الحكومة العتيدة الجديدة التي ولدت بقدرة قادر، وخرجت الى الوجود شاقة طريقها عبر حقل الغام المحاصصات المفروضة، وأسلاك الاعتراضات الشائكة وحقائب المقاسات المدللة.. والسحابات متتابعة وتنديدات مغرضة.. وتهديدات متوعدة.. وعتب من أطراف، وغضب من اخرى، واستنكار من جهات وغبن لجهات اخرى- لا نظن أنها ستجد الطريق سالكا أبدا، ونعتقد أنها لن تجد شبرا لم تطله مخالب الإرهاب، ولا حقلا تجاوزته معاول التخريب، ولا موردا لم يدب فيه الفساد!، ناهيك عن كم هائل من مشكلات رئيسة وفرعية من تردي الخدمات وغياب الأمن والشلل التام في الحقول الصناعية والزراعية والتجارية والري.. وغيرها من متطلبات الحياة الطبيعية بغض النظر عن الركود الاقتصادي والفوضى العارمة في مفاصل الدولة وقطاعاتها المتشعبة، كما أنها ستجد نفسها وجها لوجه أمام مطالب الجماهير المشروعة في معالجة الأوضاع المتردية، وتوفير فرص العمل، وإحلال الأمن وإعادة الحياة الطبيعية المفقودة منذ سنين ثلاث، خاصة وأن المواطن الذي خرج من أتون دكتاتورية متصفة جرت عليه الويلات واستبشر بعهد جديد متطلعا لشيء من العيش الرغيد والحياة الحرة الكريمة، هذا المواطن الصبور بدأ يتململ متضجرا من الوعود التي لم تغير من حاله شيئا بل زادته سوءا وتعاسة. وعليه فأن جميع الأنظار تتطلع لحكومة أفعال وانجازات وأعمال لتترجم وعود القادة الجدد- وتفي بها بعدما أخفقت الحكومات السابقة- لسبب أو لآخر- في تحقيقها.

العلاقات الخاصة والروابط المتميزة للعراق مع هذه الدولة أو تلك لا يعني الإخلال باستقلالية القرار العراقي وإذا ما تقاطعت هذه العلاقات مع أمن العراق ومصالح شعبه فليس هناك أي اعتبار لهذه العلاقات

ولما كانت هذه الحكومة قد حظيت بكل المقومات المطلوبة دستوريا وشعبيا كما أنها استوعبت كل فرقاء العملية السياسية وضمت جميع شرائح المجتمع ممثلة بكتلها البرلمانية، فاستحقت الوصف بكونها حكومة وحدة وطنية، وعليه فقد أسقطت جميع ذرائع وتبريرات مقاطعتها أو إفشالها، فلا بد- واضافة لتكاتف وتكثيف كل الجهود كي يكلل عملها بالنجاح التام- لا بد من إعطائها الفرصة اللازمة والفترة الكافية لتحقيق الانسجام التام أو الجزئي على الأقل بين أعضائها، بين الوزارة وتشكيلاتها وبين الوزارة والوزارات الاخرى وإمهالها حتى تترجم الأقوال أفعالا وعندها تقدم الحركات السياسية من داخل وخارج الحكومة، بمساهمة فعلية مخلصة، فالتصريحات والتعهدات وحدها لا تكفي بعدما تحولت الى مادة اعلامية بائسة ومثار تندر!، "يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم".

لا بد من إعطاء الحكومة الجديدة فرصة لازمة، وفترة كافية لتحقيق الإنسجام وإمهالها حتى تترجم الأقوال أفعالا

ثلاث تجارب واكتسبت أهليتها دستوريا وشعبيا، ولم تحصر بنطاق ضيق أو تحدد بمرحلة أو بناط بها إنجاز مهمة ما أو تسيير أعمال، لذا فهي ملزمة بتأسيس وبناء الدولة العراقية الجديدة بدءا بمعالجة الأجندة الساخنة الملحة المطروحة أمامها فلم تعد هناك حاجة لانتظار طويل وتجارب جديدة، فالمواطن الذي هو غاية وجود الدولة وبفضله تسلم الوزراء مناصبهم والبرلمانيون مقاعدهم. هذا المواطن لا يمكنه ان يصبر أكثر وسيندم على صوته الضائع الذي لم يوفر له أبسط مقومات العيش الكريم بعد ان حرم من التمتع بخيراته طيلة عهود خلت وحقب مرت. وفي الوقت الذي يشدد فيه الجميع على ضرورة البدء بمعالجة الملف الأمني وتوجيه الضربة المميتة لتكون فيها نهاية الإرهاب الذي عاث فسادا وتخريبا بحياة الناس، وأمنهم واستقرارهم ودمر اقتصاديات البلاد وبناها التحتية، وعدم التهاون أو الإغضاء عن كل من يحاول إلحاق الأذى والخراب بهذا البلد وأهله الصابرين يجب ان تسير جنبا الى جنب في معالجة الملفات الاخرى وخاصة الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل، دون نسيان مسألة الفساد الإداري الذي زرعته السلطة المقبورة وثقفت عليه طيلة اربعين عاما لينتقل- بكل أسف- الى بعض النفوس الضعيفة بعد عملية التغيير ثم ليتفشى بعد ذلك ويصبح ظاهرة معيبة في أكثر الوزارات والدوائر المتفرعة عنها. وكلي أمل ان لا تنتقل عدواه الى الوزارات الجديدة وان يستفيد المعنيون من التجارب السابقة والإتعاظ بما حصل من فضائح الإختلاس والرشى والعقود الوهمية والتلاعب بالثروة الوطنية مما أساء لمسيرة التغيير وأسقط بعض المسؤولين، مما أعطى للمتربصين والحاقدين الفرصة للتشهير وتسقيط التقويمات المطلوبة والطعون الصائبة وذلك بمراقبة آراء كل وزارة من خلال البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة، على ان تكون أغراض المراقبة والنقد بناءة منزهة عن المآرب الشخصية أو الفئوية وأمام ثقل التركة، وحجم المطالب، وتسابق الأولويات ستجد هذه الحكومة نفسها عاجزة تماما عن معالجة أية أزمة أو حل مشكلة أو تلبية مطالب ما لم تجد التعاون التام، والدعم المتواصل، والإسناد الحقيقي من جميع كل قادة ورجالات الحركات الوطنية في هذا البلد. وإذا كان للفترة السابقة معاذيرها كونها تمثل فوضى التغيير واختلاط الأمور، وانشغال المسؤولين بحرب متواصلة على جميع الجبهات، فأن الفترة الحالية هي أقرب ما تكون لفترة استقرار واتضاح الأمور، فلتجعل الحكومة الجديدة من الفترات الماضية فترة تجارب وعبر وأخطاء، لتبدأ بناء سليما خاليا من العيوب والأخطاء كونها تؤسس لدولة عراقية جديدة في كل شيء، بحيث ستصبح سياسة ومسار التشكيلة الحكومية الجديدة وخطواتها وبرامجها بوصلة لخارطة كل الحكومات التي ستتعاقب على إدارة الدولة العراقية في المستقبل. وعليه، فلا بد ان تحسب هذه الحكومة لكل خطوة ألف حساب، وتضع لكل موقف ألف دراسة ودراسة، ولكل إجراء ألف استشارة واستشارة ولكل قانون ألف توقع وتوقع، ليس على الصعيد الوطني والمحلي ومعالجة الأزمات الداخلية فحسب، بل على مستوى سياسة الحكومة الخارجية وكيفية التعامل مع الملفات الأقليمية والدولية العالقة، وبناء سياسة عراقية جديدة مستقلة مع دول الجوار والعالم وإصلاح ما دمرته السياسة الرعناء للسلطات المقبورة مع دول العالم، بحيث يعود العراق الى مركزه اللائق بين دول العالم. وهذا لا يتم إلا بتبني سياسة وطنية مستقلة تقوم على الحياد الايجابي والاحترام المتبادل لما فيه خدمة المصالح الوطنية، ووضعها فوق كل اعتبار مهما تغيرت وتبدلت العلاقات الدولية.

الفترة الحالية هي أقرب ما تكون من فترة استقرار واتضاح الأمور. فلتجعل الحكومة الجديدة من الفترات الماضية حقل تجارب وعبر، لتبدأ بناءا سليما خاليا من العيوب

صحيح أن هناك علاقات خاصة وروابط متميزة للعراق مع هذه الدولة أو تلك، لكن هذا لا يعني الإخلال باستقلالية القرار العراقي، وإذا تقاطعت بعض هذه العلاقات مع أمن العراق ومصالح شعبه فليس هناك أي اعتبار لهذه العلاقة.

إذن، لا بد لهذه الحكومة الرشيدة من تبني سياسة متوازنة على الصعيدين الداخلي والخارجي كونهما يمثلان طرفي المعادلة التي ستصب نتائجها في خدمة هذا البلد وشعبه الصابر.

قلم القراء

كاريكاتير: أحمد خليل

مظاهر الخراب والدمار ما تزال قائمة.. فمتى يا ترى نبدأ بإعادة الإعمار!! أو على الأقل.. رفع الأنقاض والنفايات؟.